

Distr.: General
3 June 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طيا لعنايتكم رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، وموجهة من القاضي دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مشفوعة بضميمة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، وموجهة من السيد حسن جالو، المدعي العام للمحكمة، بشأن مسألة الفارين من وجه العدالة الذين ما زالوا طلقاء في جمهورية كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على حد سواء (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، وموجهة إلى الأمين العام من رئيس
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة طيا الموجهة من السيد حسن بوبكر جالو،
المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، بشأن مسألة
الفارين من وجه العدالة الذين ما زالوا طلقاء في كل من كينيا وجمهورية الكونغو
الديمقراطية.

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقيها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دينيس بايرون

الرئيس

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، موجهة إلى الأمين العام من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

الموضوع: تعاون جمهورية كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إلقاء القبض على
الفارين من وجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

حتى تاريخه، ما زال ١٣ شخصا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحقهم لوائح اتهام بارتكابهم انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في رواندا في عام ١٩٩٤، وهم ما زالوا طلقاء فارين من وجه العدالة. وقد يكون بعض هؤلاء الفارين قد قضاوا نحبهم لكن عدة فارين آخرين منهم حسب ما هو معلوم ما زالوا أحياء، ويملك مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في حوزته، معلومات عن الأماكن التي يحتمل وجودهم فيها. وما زالت كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لما لدينا من معلومات، بلدين يؤويان بعض هؤلاء الفارين.

أما وأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقترب من نهاية ولايتها عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) فإن أمر تعاون الدول الأعضاء تعاوننا كاملا في إلقاء القبض على الفارين يغدو أمرا أكثر إلحاحا كما تتسنى محاكمة من حُصَّ منهم بالمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حدود الوقت المخصص وإحالة الباقي منهم إلى الهيئات القانونية الوطنية المختصة لمحاكمتهم.

وكما تعلمون سيادتكم، فإن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هو واجب قانوني يقع على عاتق الدول. وينشأ هذا الواجب في جملة أمور عن المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن ٩٥٥، المنشئ لهذه المحكمة، والمادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة. ويقع على عاتق جميع الدول أيضا واجب الامتثال، من دون إبطاء، للأوامر والقرارات الصادرة عن الدائرة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

واستنادا إلى ما لدى المحكمة من معلومات، فإن بعض المتهمين الرفيعي المنصب الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام رسمية موجودون في كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُعد مستوى التعاون من جانب هذين البلدين مع المحكمة، كما نرى، مستوى لا يتناسب ومسؤولياقيهما القانونية. وأرجو من سعادتكم، إذن، أن تنظروا في مسألة عرض هذه المسألة

على رئيس مجلس الأمن مشفوعة بطلب أن يتخذ المجلس الإجراء المناسب من أجل دعوة حكومي كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لاتخاذ إجراءات حسنة التوقيت تكفل إلقاء القبض على أولئك الفارين من وجه العدالة وإحالتهم إلى أروشا، وللتعاون مع المحكمة في جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بالفارين من وجه العدالة.

وكما تعلمون، سعادتكم، فإن مجلس الأمن، في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، إذ تصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قد طلب إلى كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرهما "أن تكثف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقدم المساعدة اللازمة إليها، بما في ذلك ... بذل الجهود الرامية إلى تقديم فيليسيان كابوغا وجميع المتهمين الآخرين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ..." (الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٥٠٣). وكرر المجلس هذه الدعوة في قراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

أما كينيا، فإن تقارير فرقة العمل المشتركة (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - كينيا) ومصادر مستقلة أخرى موثوق بها قد أكدت ما يلي:

(أ) دخل فيليسيان كابوغا كينيا في عام ١٩٩٤، ومُنح تصريح إقامة وعمل تجاري في عام ١٩٩٥، وشوهد ثلاث مرات بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ وليس ثمة دليل على أنه قد غادر البلد؛

(ب) يملك كابوغا عدة مصالح تجارية وممتلكات في كينيا؛

(ج) أدار كابوغا عددا من الحسابات المصرفية في كينيا باسمه منفردا ومشاركة مع أشخاص آخرين.

أما في ما يتعلق بكينيا فإن الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانبها هي كما يلي:

'١' أن تجري الشرطة الكينية تحقيقا بشأن وجود كابوغا في كينيا وأن تُلقَى القبض عليه وأن تحيله إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو تقدم أدلة يُركن إليها تدل على أنه قد غادر البلد؛

'٢' أن تجري تحقيقا بشأن مصالح كابوغا في الأعمال التجارية المذكورة وبشأن ممتلكاته، والقيام، فور التثبت من ذلك، باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالاستيلاء عليها وفق طلب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

٣' اتخاذ الخطوات الضرورية لتجميد الحسابات المصرفية المفتوحة باسمه منفردا أو مشتركا مع آخرين.

وأرفق لعناية سعادتكم تفاصيل أخرى حول مسألة مستوى تعاون كينيا في قضية فيليسيان كابوغا.

وأما في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن فريق التعقب التابع للمحكمة قد حدد أماكن تواجد ٨ من الـ ١٣ الفارين من وجه العدالة في مناطق معروفة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واثنان من هؤلاء الفارين متهمان رفيعا المنصب كانا قد خُصّصا بالمحاكمة في أروشا، وأُحيلت قضايا المتهمين الآخرين إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة للنظر فيها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرات لإلقاء القبض ولوائح اتهام بشأن هؤلاء الفارين.

وفي حين تبرز تحديات أمام الوصول الفعلي إلى بعض المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يوجد فيها بعض الفارين فإن في الإمكان، في رأيي، التغلب على هذه التحديات إذا أرادت جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتعاون تعاونا وثيقا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأطراف الأخرى.

هذا وقد تمكنت من القيام ببعثة واحدة إلى كينشاسا في عام ٢٠٠٥ حين وصلتني تطمينات، بعد إجراء مشاورات، بتعاون كامل من قبل الحكومة في مسألة إلقاء القبض على هؤلاء الفارين. ومنذئذ، لم يتلق فريق التعقب التابع للمحكمة إلا النذر اليسير من المساعدة من سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أخفقت، إلى حد بعيد، في الاستجابة للطلبات الموجهة إليها لعقد اجتماعات بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لمعالجة هذه المسألة.

إن الجهود التي بذلناها للوصول إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء بطريقة مباشرة أو من خلال أطراف ثالثة لم تصب حتى هذا الأسبوع نجاحا. ولم يصلني رد على طلبي، الذي وجهته، منذ عهد قريب جدا، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والذي تم إيصاله من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي طلبت فيه عقد اجتماع ثلاثي بين المحكمة والبعثة

وجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل وضع طرائق لإلقاء القبض على الفارين وإحالتهم،
إلا صباح هذا اليوم.

وعلى الرغم من أن الرد يدل على وجود رغبة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية في
الاجتماع حسب الطلب الموجه إليها فإن من الضروري أن يُذكر مجلس الأمن جمهورية
الكونغو الديمقراطية بالتزامه بالتعاون، وأن يطلب إليها الموافقة على طلبات المحكمة الجنائية
الدولية لرواندا بإنشاء آلية لمثل هذا التعاون.

وأرجو أن تفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي وتقديري.

المخلص

حسن بوبكر جالو

كبير المدعين العامين

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الضمانة

١ - كينيا - تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيليبسيان كابوغا الفار من وجه المحكمة، الأرفع منصبا وأنه قد خص بالمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقد قدم لائحة الاتهام الموجهة ضده التي تتهمه بارتكابه أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأكدتها الدائرة الابتدائية في المحكمة المذكورة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وتدور التهم الموجهة إلى كابوغا، أساسا، حول دعمه المادي لإذاعة "RTL" التي تبث الكراهية، والتي كان هو مساهما فيها، ودعمه المادي لميليشيا أنتيراهااموي، وكانت كلتاها أداة قوية من أدوات الإبادة الجماعية. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أصدر أحد قضاة المحكمة مذكرة قبض وأمر تسليم بشأن كابوغا مشفوعين بأمر آخر يخص السلطات في كينيا بإنفاذ مذكرة القبض وأمر التسليم. وحقيقة الأمر أن وجود كابوغا في كينيا وارتباطه بها قد تم التثبت منهما طوال تلك الفترة الماضية.

٢ - على أنه لم يتم إلا في عام ٢٠٠٧، وفي أعقاب عدد من المهام قام بها مدعي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا شخصيا لإجراء مشاورات مع الحكومة في نيروبي، أن وافقت كينيا على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين المحكمة وكينيا تضم مسؤولين كينيين ومحققين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل أن تتولى التحقيق في وجود كابوغا وأنشطته في كينيا. وقد قدمت فرقة العمل حتى الآن تقريرين لكلا الطرفين.

٣ - وقد أكد تقريراً فرقة العمل والمصادر الأخرى المستقلة والموثوق بها ما يلي:

'١' دخل كابوغا كينيا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ومنح تأشيرة زائر. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أعطي تأشيرة إقامة وعمل تجاري مدتها عامين. واستند في إصدار تأشيرة العمل التجاري إلى أن كابوغا كان مدير مؤسسات كابوغا فيليبسيان ومالك شركة "Durmezy Freighters Ltd" (وكلتاها مسجلتان في كينيا) وإلى استثمار آخر تمثل في إيداع ثابت إضافي قدره ١٠ ملايين شلن كيني لدى المصرف التجاري في أفريقيا المحدود؛

'٢' وفي أوائل عام ١٩٩٧، حين تقدم كابوغا بطلب تجديد تصريح الإقامة والعمل التجاري الذي يحمله، دون أحد كبار مسؤولي الهجرة في كينيا ملاحظة خطية مفادها أن كابوغا مشتبه في أنه متورط في أعمال الإبادة الجماعية من خلال علاقته بإذاعة "RTL" وغيرها؛

'٣' في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧، ألقى الشرطة الكينية القبض على كابوغا واحتجزته في مركز شرطة كيليماني في نيروبي بناء على أوامر من مسؤول

- الهجرة الأول. وألغى تصريح الإقامة في ٢٠ أيار/مايو، وحدد موعد ترحيله؛
- ‘٤’ على أن كابوغا قد أطلق سراحه في نفس اليوم الموافق ٢٠ أيار/مايو، واكتفي بتوجيه أمر له بمغادرة كينيا؛
- ‘٥’ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كتب مدير إدارة شؤون الارتباط في مكتب رئيس كينيا، إلى مسؤول الهجرة الأول بإرجاء ترحيل كابوغا إلى أن تجرى مشاورات لاحقة بهذا الشأن. لكن لا وجود لأدلة على إجراء أي مشاورات لاحقة أو على أن كابوغا قد رحل فعلا؛
- ‘٦’ في تموز/يوليه ١٩٩٧، قامت المحكمة الجنائية الدولية مع الشرطة الكينية بعملية أطلق عليها اسم عملية ناكي شرق أفريقيا لإلقاء القبض على عشرة أشخاص مشتبه فيهم، ومنهم كابوغا، بموجب المادة ٤٠ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة نظرا إلى أنه لم تصدر بعد أي لائحة اتهام بحق أي منهم. وقد ألقى القبض على جميع المشتبه فيهم ما خلا كابوغا الذي فر من مكان إقامته في إحدى شقق ”جيمينا كورت Jemina Court“ في منطقة كيليماني في نيروبي قبيل وصول فريق المحكمة - الشرطة الكينية المشترك إلى موقع الحادث؛
- ‘٧’ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عثر على مخبر يعمل لصالح المحكمة، كانت لديه معلومات عن كابوغا، مقتولا قبل يوم من الموعد الذي كان مقررا للقاء كابوغا في نيروبي. وكان مقتله تحوم حوله شبهة أنه ذو صلة بالجهود المبذولة لإلقاء القبض على كابوغا. على أن مقتل المخبر لم يخضع، على حد علمنا، لتحقيق من قبل الشرطة الكينية؛
- ‘٨’ بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ وصلت تقارير إخباريات عدة بأن كابوغا قد شوهد في عدة مناسبات وعدة أماكن في البلد. وتعتبر بعض التقارير الإخباريات أنها موثوق بها، وقد شوهد كابوغا في معية مواطنين عاديين ومسؤولين حكوميين سابقين، كما شوهد وهو يزور أطباء وسماسرة مكاتب عقارية وغيرهم. وقد أبلغ فريق التعقب التابع للمحكمة الشرطة الكينية بهذه الإخباريات؛
- ‘٩’ وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، تم التثبت من وجود فيليسيان كابوغا تحت حراسة أمنية خاصة مشددة في فيلا في مدينة ”أذي ريفر“ قرب نيروبي. وقد

أحببت محاولة لإلقاء القبض عليه لمغادرته ومرافقيه الأمنيين المكان قبل وصول محققي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأفراد من شرطة نيروبي إلى المبنى؛

١٠' ليس ثمة دليل على أن كابوغا قد رحل من كينيا أو أنه غادرها.

٤ - على الرغم من كل هذه الأدلة القوية على احتمال وجود كابوغا في كينيا فإن شرطة كينيا لم تحقق بطريقة حادة ومثابرة في وجوده بهدف إزالة هذا الاحتمال على نحو قاطع أو بهدف كفالة إلقاء القبض عليه وإحالاته إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأكدت المحكمة دائما للسلطات الكينية أن إجراء التحقيقات المذكورة ضمن أراضيها واتخاذ الإجراء المناسب مسؤولية تقع على عاتق السلطات الكينية .

٥ - فلقد أكدت تقارير فرقة العمل المشتركة وإخباريات المصادر المستقلة الموثوق بها أن كابوغا له عدة مصالح تجارية في كينيا. فلقد ذكر أن له مصالح تجارية مسجلة مباشرة باسمه أو بأسماء أعضاء أسرته أو أصدقائه أو شركائه التي تبين فيما يلي:

١' ملكية تعرف باسم "الفيللا الإسبانية" "Spanish Villa" التي كان كابوغا قد اشتراها في نيروبي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مقابل ٦ ملايين شلن كيني. ولم تتقدم الحكومة الكينية إلا في أيار/مايو ٢٠٠٨، بطلب إلى المحكمة العليا في نيروبي، استجابة لطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تستصدر أمرا منها بـ "تجميد" الملكية المذكورة. والحاجة قائمة إلى اتخاذ إجراءات مماثلة بحق المصالح التجارية أو المصالح العقارية الأخرى؛

٢' مؤسسات كابوغا فيليسيان "Establishments Kabuga Felicien"

٣' شاحنات دوميزي "Dumezy Freighters"

٤' شركة زادوك المتحدة محدودة المسؤولية "Zadock United Group Ltd"

٥' وكالات نيشيكابين المحدودة المسؤولية "Nshikaben Agencies Ltd"

٦' ناقلات زادوك "Zadock Transporters"

٧' منشآت ناديمو "Nadimo Enterprises"

٨' وكالات ويدا "Wida Agencies"

٩' الترويج بالمخازن "In-Store Promotion"

وكل هذه الأعمال التجارية مسجلة في كينيا.

٦ - وما عدا الإجراء الذي اتخذ مؤخرا بشأن ملكية "الفيللا الإسبانية" لم تقم الشرطة الكينية بإجراء أي تحقيق جاد لتأكيد أو نفي التقارير والإخباريات الواردة عن مصالح كابوغا

في الأعمال التجارية المذكورة ولاتخاذ إجراءات بتجميدها، على الرغم من الطلبات التي قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وحيثما سعت فرقة العمل المشتركة لمتابعة التحقيق في بعض هذه المسائل فإنها لم تحض بتعاون كامل من جانب بعض المكاتب والأشخاص.

٧ - وأكدت تقارير فرقة العمل المشتركة أن كابوغا قد أدار الحسابات المصرفية التالية في كينيا:

١' المصرف التجاري لأفريقيا - الحسابان المرقمان ٠١٨ ١٠٢ ٧٦٠ و ٠٢٨ ١٠٢ ٧٦٠. وفي الواقع أنه تبين أنه في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، فيما كان المدعي العام في مهمة إلى كينيا، ذاع خبرها وعم وشاع، للتشاور بشأن ملف كابوغا، كتب المصرف إلى كابوغا على عنوان صندوق بريد في نيروبي يدعوه إلى الحضور إلى المصرف لإقفال حسابه ذلك أن المصرف لم يعد راغبا في مواصلة التعامل التجاري معه؛

٢' حساب مصرف مع مصرف باركلي في كينيا المحدود؛

٣' حساب مصرفي مع شركة تمويل الأسرة المحدودة "Family Finance Ltd".

ورفضت المصارف كافة التعاون مع فرقة العمل ولم تقم السلطات الكينية حتى الآن باتخاذ أي إجراء للإرغام على مثل هذا التعاون ولالتماس أوامر قضائية لتجميد الحسابات.

٨ - والإجراءات المطلوب أن تتخذها كينيا هي ما يلي:

١' قيام الشرطة الكينية بإجراء تحقيق في وجود كابوغا في كينيا، وإلقاء القبض عليه، وإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو تقديم أدلة موثوق بها على مغادرته البلد؛

٢' إجراء تحقيقات في مالكابوغا من مصالح في قطاع الأعمال التجارية التي سبق ذكرها وفي ممتلكاته، والقيام، عند التثبت من ذلك، باتخاذ خطوات مناسبة للاستيلاء عليها حسب طلب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

٣' اتخاذ الخطوات الضرورية لتجميد الحسابات المصرفية المفتوحة باسم كابوغا سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين.